

رسائل ثقة وفرص استثمارية في ملتقى الأعمال المصري الألماني



نجاح كبير ورسائل ثقة من ملتقى الأعمال المصري الألماني

الروابط الاقتصادية بين البلدين. وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويفي أن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية (AHK) مصر) والغرفة الألمانية في برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعي الأفضل للأنجمانا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وفي سياق متصل استعرض أمضاء مجلس إدارة الغرفة AHK (مصر) على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B2B) المكثفة مع ممثلي كبرى الشركات الألمانية، تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية في التعاون والنشاط الصناعي بين الدولتين.

الشركات الألمانية.. وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالي والاقتصادي خلال العام المالي الماضي جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، عرضاً حول أبرز المؤشرات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيراً إلى تكامل ٦ موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية الموصفات.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمي مع هوبرت أيوانجر، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة في ولاية بافاريا، و«كاوة منصور» وزير الاقتصاد والمواصلات في ولاية هيسن الألمانية وتناول آفاق التعاون الاقتصادي المصري البافاري، وسبيل دعم الشراكات بين الشركات في الجانبين.

اختتم ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياته بنجاح كبير أول أمس الذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويفي، في فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة الألمانية في فرانكفورت (IHK) وميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذي شهد حراكاً مكثفاً وقد رسمى رفيع المستوى ضم «أحمد كجوك»، وزير المالية - وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس - د. محمد البدرى، السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويفي - المهندس علاء كمال - أمير رياض - ستيفانى فولز - المهندس محمد الشيخ - مصطفى الباجورى - توماس كوفال .. رافق الوفد كل من مارين ديلا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر، وكarin الشافعى، رئيسة العمليات بالغرفة.

واستمرر على رأسه

فرص استثمارية واعدة بملتقى الأعمال المصري - الألماني

فى الجانبين. وأوضحت مارين ديالا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتي فى إطار الشراكة الثانية طبولة الأسد بين مصر وألمانيا، وتاكيدا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسي لتنمية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويفى، رئيس مجلس إدارة الغرفة، إن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج فى مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالىة للاستثمارات الأجنبية.

وأكيد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتى الصناعة الألمانية AHK مصر والغرفة الألمانية فى برلين، أن مصر تعد الشريك الصناعى الأمثل للألمانى لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتنقلي الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.



■ المشاركون في ملتقى الأعمال المصري الألماني

خلال الملتقى الجهود الحكومية 4 مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية الموصفات. وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين 21 قطاعاً صناعياً ولوجستياً وخدمةً، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتبع النهاز إلى نحو ملياري مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى لقاء رسمياً مع هوبيرت أيوانجر، وزير الشئون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، وكاوة منصوري، وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية فيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادي المصرى البافارى، وسبل دعم الشركات بين الشركات من جانبه قدم وليد جمال الدين عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التى تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل 6 موانى بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع

اختتم ملتقى الأعمال المصرى الألماني فعالاته مساء أول أمس الذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بصفتها صاحبة المبادرة فى فرانكفورت ومبونيخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK) ومبونيخ وبافاريا العليا (IHK).

وشارك بالملتقى الذى شهد حراكاً مكثفاً وقد رسمى رفع المستوى ضم أحمد كجوك، وزير المالية، ووليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور محمد البدرى، السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان، القنصل العام المصرى فى فرانكفورت، وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم المهندس أحمد السويفى، رئيس الغرفة، والمهندسين علاء كمال وأمير رياض وستيفانى فولز، والمهندسين محمد الشيخ ومصطفى الباجورى وتوماس كوفال. واستعرض أحمد كجوك،



في خطوة استراتيجية لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا اختتم ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياً بـ بنجاح كبير، الملتقى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK) مصر برئاسة المهندس أحمد السويفي بصفتها صاحبة المبادرة في فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة الألمانية في فرانكفورت (IHK) وميونخ وبافاريا العليا (IHK) .

”

نجاح كبير لملتقى الأعمال المصري الألماني

لقاءات ثنائية مثمرة لقيادات الصناعة من الجانبين

مليون نسمة سنويًا، بل هي كونها الوجهة الاستثمارية الأفضل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا، لاسيما في ظل التحولات الجيوسياسية، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها الموقع الجغرافي الاستراتيجي كحلقة وصل بين قارات العالم، وبجوار مصر الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويفي أن مقارنة بدول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مرور نحو ١٢٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس، واتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

وأضاف أمير رياض عضو مجلس إدارة غرفة الصناعة الألمانية AHK (مصر) والعربية الألمانية في برلين أن مصر تُعد الشريك الصناعي الأمثل للمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقاً واعداً يتجاوز عدد سكانه ١٠٥ ملايين نسمة، وينمو بمعدل ٢٪

واوضحت مارين ديلا أن تنظيم الملتقى يأتي في إطار الشراكة الشائكة طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيداً على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتنمية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وهي كلمته أكد المهندس أحمد السويفي أن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيته جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

وأكمل أمير رياض عضو مجلس إدارة غرفة الصناعة الألمانية AHK (مصر) والعربية الألمانية في برلين أن مصر تُعد الشريك الصناعي الأمثل للمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقاً واعداً يتجاوز عدد سكانه ١٠٥ ملايين نسمة، وينمو بمعدل ٢٪

الملتقى شهد حراكاً مكثفاً عكس جدية الدولة في تعزيز شراكاتها الدولية من خلال مشاركة وفد رسمي تقدمه أحمد كجوك وزير المالية، ووليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور محمد البدرى السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر وعلى رأسهم المهندس أحمد السويفي والمهندس علاء كمال وأمير رياض وستيفانى هولز والمهندس محمد الشيخ ومصطفى الباجورى وتوماس كوفال.

كما رافق الوفد مارين ديلا المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر، وكarin الشافعى رئيسة العمليات بالغرفة.

وشهد الملتقى فعاليات مكثفة بـلقاء رسمي مع هوبرت أيوانجر وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، و«كاوه منصورى» وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية، وتناول اللقاء آفاق التعاون الاقتصادي المصرى البافارى، وسبل دعم الشركات بين الشركات فى الجانبين.

العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتنوع أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة.

في ختام ملتقى الأعمال المصري الألماني بميونخ شركات ألمانية تبحث التوسيع في السوق المصري



أن تكاليف العمل والإنتاج في مصر هي الأقل مقارنة بالعديد من الدول، ما يجعلها بيئة مثالية للاستثمارات الأجنبية. فيما أكد أمير رياض أن مصر تُعد الشريك الصناعي الأمثل لألمانيا لإقامة مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، خاصة في ظل التوجه الأوروبي لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية.

وتبرز مكانة مصر كمركز استثماري بفضل موقعها الاستراتيجي، وانخفاض كلفة الإنتاج، ومرور 12% من التجارة العالمية عبر قناة السويس، إضافة إلى شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة. وفي ختام الفعاليات، أجمع المشاركون على أن الملتقى يمثل خطوة نوعية نحو شراكات استراتيجية طويلة الأمد، تعزز التعاون الاقتصادي وتحل آفاقاً جديدة للاستثمار بين البلدين.

من جانبه، عرض رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس المقومات الاستثمارية للمنطقة، حيث تضم ستة موانئ بحرية وأربع مناطق صناعية ولوجستية وبنية تحتية متطورة، مع خطة لتوطين 21 قطاعاً صناعياً وخدماً، مدعومة باتفاقيات تجارة حرة تتيح النفاذ لنحو ملياري مستهلk عالمياً.

كما شهد الملتقى لقاءات رسمية مع وزراء الاقتصاد في ولايتي بافاريا وهيسن لبحث آفاق التعاون الاقتصادي وتعزيز الشراكات الثنائية. وأكدت مارين ديالا، المدير التنفيذي للغرفة، أن الملتقى يعكس متانة الشراكة بين مصر وألمانيا، ودور الغرفة في بناء جسور بين القطاعين العام والخاص.

وشدد المهندس أحمد السويدي على

كتب - فتحى السايج:

اختتم ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياته في فرانكفورت وميونخ، والذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة في فرانكفورت وميونخ وبافاريا العليا، بمشاركة وفد رسمي رفيع المستوى وعدد من قيادات القطاع الصناعي من الجانبين.

ضم الوفد المصري الدكتور أحمد كجوك وزير المالية، ووليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور محمد البدرى سفير مصر لدى ألمانيا، إلى جانب ممثلى كبرى الشركات الألمانية. ورافق الوفد مسؤولو الغرفة الألمانية العربية برئاسة المهندس أحمد السويدي.

استعرض وزير المالية جهود الحكومة لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية المستقرة، مؤكداً أن مصر تقدم بيئة استثمارية شفافة بلا تكاليف مستترة، مع معدل ضريبة تنافسي يبلغ 22.5%. وأوضح أن الأداء الاقتصادي المتوازن تحقق بفضل شراكة فاعلة مع القطاع الخاص.

وزير المالية: حريصون على عدم مفاجأة المستثمر بالتكاليف المستترة

٤٤ «كجوك» لملتقى الأعمال المصري الألماني: مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة وتنافسية بـ٢٢,٥%

لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير، وتقدم هذه المنطاق تسهيلات متعددة للمستثمرين». من جانبه، أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية - مصر، والعربية الألمانية في برلين، أن مصر تعد الشريك الصناعي الأمثل لأنانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين، مشيرًا إلى تتمتع مصر بموقع جغرافي استراتيجي، حيث تمر نحو ١٢٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس، بالإضافة إلى اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية، مع كلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى.

بين مصر وألمانيا، وتأكيدًا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتنمية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفي كلمته، أكد المهندس أحمد السويفي أن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومتمالية للاستثمارات الأجنبية.

أضاف السويفي: «أمتلك شركات صناعية تعمل في ٥٢ دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول، إذ يتميز السوق المصري بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر ٢٤ عامًا، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادي. كما أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة ١٨ منطقة صناعية حديثة، مزودة بنية تحتية متطورة وخدمات



وزير المالية أثناء كلمته في الملتقى

دعم الشراكات بين الشركات في الجانبين. وأوضحت مارلين ديالا، المدير التنفيذي للغرفة الألمانية بمصر، أن تنظيم الملتقى يأتي في إطار الشراكة الثنائية طوبية الأداء الإقليمية والطاقة في ولاية بافاريا، «كاواه منصورى» وزير الاقتصاد والمواصلات في ولاية هيسن الألمانية. تناول آفاق التعاون الاقتصادي المصري البافاري، وسبل

من جانبها، قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، في الملتقى الذي اختتم أعماله أمس الأول، عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل ٦ موادٍ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية الواسعات، موضحًا أن الهيئة تستهدف توطين ٢١ قطاعاً صناعياً ولوجستياً وخدمياً، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح النفاذ إلى نحو ملياري مستهلك حول العالم. شهد الملتقى حراكاً مكثفاً عكس جدية مصر في تعزيز شراكتها الدولية، كما شهد الملتقى لقاءً رسمياً مع هوبرت أيونجر، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية

كتب - مصباح قطب: أكد أحمد كجوك، وزير المالية، اهتمام مصر بما يسمى السيطرة على التوقعات أو حسن التوقع الواضح لكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثر على ريعيتها أو تعرق خططها التوسعية. مشيراً إلى أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة، حيث معدل الضريبة ٢٢,٥٪، وهو من النسب التافسية. جاء ذلك خلال كلمة الوزير أمام ملتقى الأعمال المصري الألماني، حيث استعرض الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، بجانب الترويج لفرص الاستثمارية الواعدة أمام الشركات الألمانية.



رسائل ثقة وفرص استثمارية واعدة ملتقى الأعمال المصري - الألماني يختتم أعماله في ميونخ بنجاح

الجهود الحكومية لتعزيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتتصدير، إلى جانب الترويج لفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكَّدَ أن النتائج المتوازنة للأداء المالي والاقتصادي خلال العام المالي الماضي جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، موضحاً أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكفالة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرُّض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثِّر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية، وأكد أن مصر تسير بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ 22.5 % وهي من النسب التناضافية.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عرضاً حول أبرز المؤشرات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيراً إلى تكامل 6 موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع 4 مناطق صناعية ولوهستيتة، إلى جانب بنية تحتية عالمية الموصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توسيع 21 قطاعاً صناعياً ولوهستيتاً وخدمياً، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح النفاذ إلى نحو ملياري مستهلk حول العالم.

كتب - رضا العراقي:

اختتم أول أمس ملتقى الأعمال المصري - الألماني فعالياته بنجاح كبير والذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة «AHK مصر» بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى، فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتين الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK) و ميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذى شهد حراكاً مكثفاً وفى رسمى رفع المستوى ضد «أحمد كجوك»، وزير المالية - وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس - الدكتور محمد البدرى، السفير المصرى لدى المانيا، وأمين حسان الفنتشل العام المصرى فى فرانكفورت وممثل كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويدى، المهندس علاء كمال، أمير رياض، ستيفاني فولز، المهندس محمد الشيخ، مصطفى الباجورى، توماس كوهال.

رافق الوفد كل من مارين ديلا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعى، رئيسة العمليات بالغرفة.

استعرض أحمد كجوك، وزير المالية خلال الملتقى

ملتقى الأعمال المصري الألماني يختتم فعالياته في ميونخ وفرانكفورت بنجاح كبير



صورة تذكارية للمشاركين في ملتقى الأعمال

والتجارة الألمانيتين في فرانكفورت وميونخ وبافاريا العليا. من جانبه، أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية والغرفة العربية الألمانية في برلين، أن مصر تعد الشريك الصناعي الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، على رأسها الصين.

حسن كامل

اختتم ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالitiesه، في فرانكفورت وميونخ، أمس الأول، بنجاح كبير، حيث نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة «AHK مصر»، بصفتها صاحبة المبادرة، برئاسة المهندس أحمد السويدي، بالتعاون مع غرفتي الصناعة

بحضور وزير المالية.. ملتقى الأعمال المصرى الالمانى يختتم أعماله فى ميونخ بمشاركة اقتصادية واسعة

الجيوسياسية، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها:

الموقع الجغرافي الاستراتيجي كحلقة وصل بين قارات العالم وبخوار السوق الأوروبية - كلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأوسط - مرور نحو ١٢ % من التجارة العالمية عبر قناة السويس - اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتبع إعادة التصدير إلى آسيا دون قвод حمراء.

وفي سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة (AHK مصر) على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B2B) المكثفة مع ممثلي كبرى الشركات الألمانية، تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية في التعاون والنشاط الصناعي بين الدولتين وذلك بهدف الترويج للاستثمار والعمل في مصر بفضل ما تتمتع به من مزايا تنافسية وبنية تحتية متطورة وكذا تعزيز التواصل المباشر وتفعيل الشراكات المحتملة في مجالات الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والنقل الذكي وغيرها.

وفي ختام الفعاليات أكد المشاركون من الجانبين المصري والألماني أن هذا الملتقى يمثل تحولاً نوعياً في مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين ويمهد الطريق نحو شراكات إستراتيجية طويلة الأمد في قطاعات تمثل أولوية المستقبل.

الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى،
ما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات
الأجنبية.

وأضاف أمثلك شركات صناعية تعمل في ٥٢
دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع،
تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. إذ
تعزز السوق المصرية بقوة عاملة شابة بمتوسط
عمر ٢٤ عاماً، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم
النمو الاقتصادي. وأوضحت أنه في إطار دعم هذا
التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال
السنوات الأخيرة ١٨ منطقة صناعية حديثة.
مزودة ببنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية
متقدمة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج
والتصدير.

من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية AHK (مصر) والعربية الألمانية في برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعي الأمثل لأنانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد

على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.
وأوضح أن مصر لا تعد فقط سوقاً واعدة
يتجاوز قوام عدد سكانه 105 مليون نسمة،
وينمو بمعدل 2,5 مليون نسمة سنوياً، بل في
كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى
وجه الخصوص ألمانيا لاسيما في ظل التحولات



يأتى فى إطار الشراكة الشائبة طولية الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيداً على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتنمية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفى كلمته أكد المهندس أحمد السويدى رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر إن كلفة العمل واقتصاديات

السيد هوبرت أبوانجر، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، «كأولة منصوري» وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادى المصرى البافارى، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين.

وأوضحت السيدة مارين ديبالا، المديرة التنفيذية لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى

التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكَدَ أن النتائج المتوازنة للأداء المالي والاقتصادي خلال العام المالي الماضي جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضَحَ أن مصر مهتمة بما يسمى التوقيع الواضح لكفالة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة مما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثِر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية، وأكَدَ أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ ٢٢.٥٪ وهي من النسب التناطحية.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل ٦ موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية الموصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توسيع قطاعاً صناعياً ولوحيستانياً وخدمياً، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتبع النفاذ إلى نحو ملياري مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بقاء رسمي مع

اختتم أول أمس ملتقى الأعمال المصري الألماني
فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية

العربية للصناعة والتجارة (AHK) مصر) بصفة صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويد فى فرانكفورت ومبونخ، بالتعاون مع غرفة الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IK) (وميونخ وبافاريا العليا IHK).

حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت
وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع
الصناعي من أعضاء مجلس إدارة الغرفة
الألمانية AHK مصر على رأسهم: المهندس أحد
السويدى - المهندس علاء كمال - أمير زياد
ستيفانى فولز - المهندس محمد الشيخ
مصطفى الباجورى - توماس كوفال.

رافق الوفد كل من السيدة مازين ديالا، المتفيدى لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعى رئيسة العمليات بالغرفة.
استعرض أحمد كجوك، وزير المالية خال
الملقى انجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار ع



رسائل ثقة وفرص استثمارية واعدة

ملتقى الأعمال المصري الألماني يختتم أعماله في ميونخ بنجاح



في خطوة إستراتيجية لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا، وبمشاركة وفد رسمي مصرى رفيع المستوى، اختتم أول أمس ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياته بنجاح كبير والذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK) مصر بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى، في فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة الألمانية في فرانكفورت (IHK) و ميونخ وبافاريا العليا (IHK).



شارك بالملتقى الذي شهد حراكاً مكثفاً عكس جدية الدولة في تعزيز شراكاتها الدولية وفد رسمي تقدمه الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية - وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس - الدكتور محمد البدرى، السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلي كبرى

الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعي من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويدى - المهندس علاء كمال - أمير رياض - ستيفانى فولز - المهندس محمد الشيخ - مصطفى الباجورى - توماس كوفال - رافق الوفد كل من السيدة مارين ديلا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر،

كتب : إيهاب محمود



من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية(AHK) مصر) والعربية الألمانية في برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعي الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقاً واعداً يتجاوز قوام عدد سكانه 105 ملايين نسمة، وينمو بمعدل ٢,٥ مليون نسمة سنويًا، بل في كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا لاسيما في ظل التحولات الجيوسياسية ، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي كحلقة وصل بين قارات العالم وبجوار السوق الأوروبي-كفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى - مرور نحو ١٢٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس- اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية. وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتعذر أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصدقاء، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبي حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا ٧ مليارات يورو العام الجاري وفق التقديرات الاقتصادية، مما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين في أوروبا.

مع السيد هوبرت أيوانجر، وزير الشؤون الاقتصادية والتربية الإقليمية والطاقة في ولاية بافاريا، وكافة منصوري» وزير الاقتصاد والمواصلات في ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادي المصري البافاري، وسبل دعم الشراكات بين الشركات في الجانبين. وأوضحت السيدة مارين ديلا، المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتي في إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيداً على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسي لتنمية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص. وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويفي رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر إن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية. وأضاف، أمتلك شركات صناعية تعمل في ٥٢ دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. إذ يتميز السوق المصري بقوية عاملة شابة بمتوسط عمر ٢٤ عاماً، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادي. وأوضح أنه في إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة ١٨ منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متقدمة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وتقدم هذه المناطق تسهيلات متعددة للمستثمرين..

وكarin الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة. استعرض أحمد كجوك، وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج لفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية. وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالي والاقتصادي خلال العام المالي الماضي جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكفالة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرّض الشركات الأجنبية لأي تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية، وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ ٢٢,٥٪ وهي من النسب التناافية. من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عرضاً حول أبرز المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيراً إلى تكامل ٦ موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية الموصفات. وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين ٢١ قطاعاً صناعياً ولوجستياً وخدماً، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح النفاذ إلى نحو ملياري مستهلك حول العالم. شهد الملتقى فعاليات مكثفة بقاء رسمي

نجاح كبير للتقى الأعمال المصرى الألماني وسط اهتمام رسمي واستثمارى واسع

الغرفة الألمانية (AHK مصر) باحترافية تنظيمية عالية تفتح أفاقاً جديدة للشراكات الاقتصادية بالملتقى



في خطوة إستراتيجية لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا، اختتم مؤخراً ملتقى الأعمال المصرى الألماني فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (IHK) مصر بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدي، فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK) و ميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذى شهد حراكاً مكثفاً عكس جدية الدولة فى تعزيز شراكاتها الدولية وفدى رسمي تقدمه الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية - وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس - الدكتور محمد البدرى، السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويدي - المهندس علاء كمال - أمير رياض - ستيفانى فولز - المهندس محمد الشيخ - مصطفى الباچوري - توماس كوفال.

، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي كحفلة وصل بين قارات العالم وبجوار السوق الأوروبي-كلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى - مرور نحو ٦٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس- اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتبع إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة

وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتعهد أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبي حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا ٧ مليارات يورو العام الجاري وفق التقديرات الاقتصادية، مما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين في أوروبا.

وفي سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة(AHK مصر) على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية(B2B) المكثفة مع ممثلي كبرى الشركات الألمانية، تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية في التعاون والنشاط الصناعي بين الدولتين وذلك بهدف الترويج للاستثمار والعمل في مصر بفضل ما تتمتع به من مزايا تنافسية وبنية تحتية متقدمة وكذا لتعزيز التواصل المباشر وتفعيل الشراكات المحتملة في مجالات الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والنقل الذكي وغيرها.

جهود مستمرة وداعمة لتحسين مناخ

وأشارت كارين الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة الألمانية AHK مصر، أن مشاركة مصرية ممثلة الحكومة المصرية بالملتقى تأتي في ظل جهود الدولة المستمرة والداعمة لتحسين مناخ الاستثمار وتعظيم مشاركة القطاع الخاص بذبذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يعزز مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ختام الفعاليات أكد المشاركون من الجانبين المصري والألماني أن هذا الملتقى يمثل تحولا نوعيا في مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين ويمهد الطريق نحو شراكات إستراتيجية طويلة الأمد في قطاعات تمثل أولوية المستقبل. ■

مصر تمتلك بيئه جاذبة ومتمالية

وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويفي رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر إن كلية العمل واقتادات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئه جاذبة ومتمالية للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف، أمتلك شركات صناعية تعمل في ٥٢ دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. إذ يتميز السوق المصري بقوه عامله شابه بمتوسط عمر ٤٤ عاماً، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادي. وأوضح أنه في إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة ١٨ منطقة صناعية حديثة، مزودة

رافق الوفد كل من السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة.

جهود حكومية خلاقة

استعرض أحمد كجوك، وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج لفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكمل أن النتائج المتوازنة للأداء المالي والاقتصادي خلال العام المالي الماضي جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهمتها بما يسمى التوقع الواضح لكافة الاستثمار وتوفير بيئه واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية. وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ ٥٪ ٢٢، وهي من النسب التنافسية.

المنطقة الاقتصادية.. والمقومات الاستثمارية

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عرضا حول أبرز المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيرا إلى تكامل ٦ موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوحيستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية للمواصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين ٢١ قطاعاً صناعياً ولوحيستياً وخدمياً، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح النفاذ إلى نحو مليار مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بقاء رسمي مع السيد هوبرت أيوانجر، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة في ولاية بافاريا، وـ«كاوه منصورى» وزير الاقتصاد والمواصلات في ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادي المصري البافاري، وسبل دعم الشركات بين الشركات في الجانبين.

شراكة ثنائية طويلة الأمد

وأوضحت السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتي في إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيداً على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسي لتنمية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

لقاءات ثنائية مشرمة لقيادات القطاع الصناعي المصري مع نظيره الألماني

ملتقى الأعمال المصري الألمازي يختتم أعماله في ميونخ بنجاح



مع السيد هوبرت أيوانجر، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة في ولاية بافاريا، وـ«كاوة منصورى» وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية تتناول آفاق التعاون الاقتصادي المصرى البافارى، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين.

أوضحت السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتي في إطار الشراكة الثنائية طولية الأسد بين مصر وألمانيا، وتأكيدا على التزام الغرفة بدورها كمحفظ رئيسي لتنمية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويدى رئيس مجلس ادارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر إن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمار الأجنبي.

وأضاف، أمتلك شركات صناعية تعمل في 52 دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. إذ يتميز السوق المصري بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر 24 عاماً، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادي. وأوضح أنه في إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة 18 منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متقدمة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وتقدم هذه المناطق تسهيلات متعددة للمستثمرين..

من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية (AHK مصر) والعربية الألمانية في برلين، أن مصر تعد الشريك الصناعي الأمثل لأنانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تعد فقط سوقاً واعداً

وأوضح أن مصر لا تعد فقط سوفاً واعداً



للفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية وأكّد أن النتائج المتوازنة للأداء المالي والاقتصادي خلال العام المالي الماضي جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعزّز الشركات الأجنبية لأي تكاليف مستترة قد تؤثّر على ريعيتها أو تعرّق خططها التوسعية، وأكّد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تأْخُذ 22.5% من النسب التناصفية.

بعض من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقنا السويس، عرضا حول أبرز المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيرا إلى تكامل 6 موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع 4 مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية للمواصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين 21 قطاعاً صناعياً ولوجستياً وخدماً، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح النفاذ إلى نحو ملياري مستهلك حول العالم.



رفاق الوفد كل من السيدة مارين ديا
المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر، وكارل
الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة.
استعرض أحمد كجوك، وزير المالية خلا
الملقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثم
 عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المال
 الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترو

في خطوة إستراتيجية لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا، وبمشاركة وفدي مصري رفيع المستوى، اختتم أول أمس ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياته بنجاح كبير والذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد سوسيدي، فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة الألمانية في فرانكفورت (IHK) وميونخ، وبإشراف من مجلس الأعمال (IHK).

شارك بالملتقى الذي شهد حراكاً مكثف عكس جدية الدولة في تعزيز شراكاتها الدولي وفد رسمي تقدمه الدكتور أحمد كجوك، وزيرة المالية- وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العام للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس- الدكتور محمد البدرى، السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلي كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعي من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويفى- المهندس علاء كمال-أمير رياض ستي芬اني فولز المهندس محمد الشيخ-مصطفى الباجوري تمواشى كمة !!

نجاح كبير لملتقى الأعمال المصري الألماني وسط اهتمام رسمي واسع

في خطوة استراتيجية لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا، اختتم مؤخراً ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK) مصر (بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى، فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK) وميونخ وبافاريا العليا (IIHK)).

حلمي الشرقاوى



وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالى والاقتصادى، خلال العام المالى الماضى، جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتممة بما يسمى التوقع الواضح لتكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثر على ريعيتها أو تعوق خططها التوسعية، وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ 22.5% وهى من النسب التنافسية.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عرضًا حول أبرز المؤشرات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل 6 موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع 4 مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية للمواصفات. وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين 21 قطاعاً صناعياً ولوجستياً وخدماً، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح النفاذ إلى نحو ملياري مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بقاءً رسمياً مع هوبرت أيوانجر وزير



د.أحمد كجووك

شارك بالملتقى الذى شهد حراكاً مكثفاً عكس جدية الدولة في تعزيز شراكتها الدولية وقد رسمى تقدمه الدكتور أحمد كجووك وزير المالية، ووليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور محمد البدرى السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت، وممثلو كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويدى، المهندس علاء كمال، أمير رياض، سيفانى فولز، المهندس محمد الشيخ، مصطفى الباچوري، توماس كوفال.

رافق الوفد كل من مارين ديارا المديرة التنفيذية لغرفة AHK مصر، وكarin الشاففى رئيسة العمليات بالغرفة. استعرض أحمد كجووك وزير المالية، خلال الملتقى، الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج لفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.



أمير رياض



مارين ديلا



أحمد السويدى



وليد جمال الدين

من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفة الصناعة الألمانية (AHK مصر) والعربية الألمانية في برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعي الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقاً واعداً يتجاوز قوام عدد سكانه 105 مليون نسمة، وينمو بمعدل 2.5 مليون نسمة سنوياً، بل في كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا، لاسيما في ظل التحولات الجيوسياسية، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها:

الموقع الجغرافي الاستراتيجي كحلقة وصل بين قارات العالم ويحوار السوق الأوروبي، تكلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى، مرونة نحو 12% من التجارة العالمية عبر قناة السويس، اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتنوع أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا 7 مليارات يورو العام الجاري وفق التقديرات الاقتصادية، ما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين في أوروبا.

وفي سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة (AHK مصر) على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B2B) المكثفة مع ممثلي كبرى الشركات الألمانية، تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية في التعاون والنشاط الصناعي بين الدولتين وذلك بهدف الترويج للاستثمار والعمل في مصر بفضل ما تمتلك به من مزايا تنافسية وبنية تحتية متقدمة وكذا تعزيز التواصل المباشر وتنمية الشراكات المحتملة في مجالات الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والنقل الذكي وغيرها.

وأشارت كارين الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة الألمانية AHK مصر، إلى أن مشاركة ممثلي الحكومة المصرية بالملتقى تأتي في ظل جهود الدولة المستمرة والداعمة لتحسين مناخ الاستثمار وتعظيم مشاركة القطاع الخاص بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يعزز مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ختام الفعاليات أكد المشاركون من الجانبين المصري والألماني أن هذا الملتقى يمثل تحولاً نوعياً في مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين ويمهد الطريق نحو شراكات استراتيجية طويلة الأمد في قطاعات تمثل أولوية المستقبل.

الشئون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة في ولاية بافاريا، وـ“كاوة منصوري” وزير الاقتصاد والمواصلات في ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادي المصري البافاري، وسبل دعم الشراكات بين الشركات في الجانبين.

وأوضح مارين ديلا المديرة التنفيذية لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتي في إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيداً على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتنمية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويدى رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر، أن تكلفة العمل واقتصاديات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف: أمتلك شركات صناعية تعمل في 52 دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. إذ يتميز السوق المصري بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر 24 عاماً، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادي. وأوضح أنه في إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة 18 منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متقدمة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وتقدم هذه المناطق تسهيلات متعددة للمستثمرين.

الغرفة الألمانية (AHK مصر)

تفتح باحتراافية تنظيمية عالية.. آفاقاً جديدة للشراكات الاقتصادية بالملتقى

لقاءات ثنائية مثمرة

لقيادات القطاع الصناعي المصرى مع نظيريه الألمانى



لقاءات ثنائية مثمرة.. واهتمام رسمي واستثمارى واسع

ملتقى الأعمال المصري الألماني.. نجاح باهر

الشريك الصناعي الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقاً واعداً يتجاوز قوام عدد سكانه 105 ملايين نسمة، وإنما بمعدل 2.5 مليون نسمة سنوياً، بل في كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص العانيا لاسيما في ظل التحولات الجيوسياسية، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها:

الموقع الجغرافي الاستراتيجي حكمة وصل بين قارات العالم وبجوار السوق الأوروبي، كلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى، مرور نحو 12% في المائة من التجارة العالمية عبر قناة السويس، اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد

طفرة غير مسبوقة بتعهد أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبي حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا 7 مليارات يورو العام الجاري وفق التقديرات الاقتصادية، مما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين في أوروبا.

وفي سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة AHK

مصرف على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B2B) المكثفة مع ممثل كبرى الشركات الألمانية تجارياً

الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية في التعاون والنشاط الصناعي بين الدولتين وذلك بهدف الترويج للاستثمار والعمل في مصر بفضل ما تتمتع به من مزايا تنافسية وبنية تحتية متطورة وكذا لتعزيز التواصل المباشر وتفعيل الشراكات المحتملة في مجالات الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والنقل الذكي وغيرها.

وأشارت كارين الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة الألمانية AHK مصر، أن مشاركة ممثل الحكومة المصرية بالملتقى تأتي

في ظل جهود الدولة المستمرة والداعمة لتحسين مناخ الاستثمار

وتعظيم مشاركة القطاع الخاص بذبذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يعزز مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ختام الفعاليات أكد المشاركون من الجانبين المصري

والألماني أن هذا الملتقى يمثل تحولاً نوعياً في مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين ويمهد الطريق نحو شراكات استراتيجية طويلة الأمد في قطاعات تمثل أولوية المستقبل.

ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية الموصفات. وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين 21 قطاعاً صناعياً ولوجيستياً وخدماً، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح النفاذ إلى نحو ملياري مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمي مع «هوبرت أيوانجر» وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة في ولاية بافاريا، و«كاوة منصوري» وزير الاقتصاد والمواصلات في ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادي المصري البافاري، وسبل دعم الشراكات بين الشركات في الجانبين.

وأوضحت مارلين ديل، المدير التنفيذي لغرفة مصر أن تنظيم الملتقى يأتي في إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر والألمانيا، وتأكيداً على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتنمية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويفي، رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر أن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومتألقة للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف، أمتلك شركات صناعية تعمل في 52 دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول، إذ يتميز السوق المصري بقوية عاملة شابة بمتوسط عمر 24 عاماً، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادي. وأوضح أنه في إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة 18 منطقة صناعية حديثة، مزودة بنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وتقدم هذه المنطقة تسهيلات متعددة للمستثمرين.

من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية AHK مصر والعربية الألمانية في برلين، أن مصر تُعد

تقرير: أحمد يونس

في خطوة استراتيجية لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا، اختتم مؤخراً ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويفي، في فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة الألمانية في فرانكفورت (IHK) وميونخ وبافاريا العليا (IHK)).

شارك بالملتقى الذي شهد حراكاً مكثفاً والذى عكس جدية الدولة في تعزيز شراكاتها الدولية وفد رسمي تقدمه الدكتور أحمد كحوك وزير المالية، وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، الدكتور محمد البدرى السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى في فرانكفورت وممثلو كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعي من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية (AHK مصر) على رأسهم: المهندس أحمد السويفي، وكل من المهندس علاء كمال، أمير رياض، ستيفانى فولز، محمد الشيخ، مصطفى الباجوري، توماس كوفال.

رافق الوفد كل من السيدة مارلين ديل، المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر، وكarin الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة. استعرض أحمد كحوك، وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالى والاقتصادى خلال العام المالى الماضى جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكفاءة الشركات الأجنبية لافي تكاليف مستترة قد تؤثر على عدم تعرض الشركات الأجنبية لافي تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعيق خططها التوسعية، وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ 22.5% في المائة وهي من النسب التنافسية.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل 6 موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع 4 مناطق صناعية

**الغرفة الألمانية «AHK مصر» باحترافية
تنظيمية عالية.. تفتح آفاقاً جديدة للشراكات
الاقتصادية بالملتقى**

نجاح كبير للملتقى الأعمال المصري الألماني وسط اهتمام رسمي واستثماري واسع

الغرفة الألمانية (AHK مصر) باحترافية تنظيمية عالية تفتح أفقاً جديداً للشراكات الاقتصادية بالملتقى



في خطوة إستراتيجية لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا، اختتم مؤخراً ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياً بـ“نجاح كبير” والذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (IHK) مصر بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويفي، في فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة الألمانية في فرانكفورت (IHK) وميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذي شهد حراكاً مكثفاً عكس جدية الدولة في تعزيز شراكاتها الدولية وفدى رسمي تقدمه الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية - وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس - الدكتور محمد البدرى، السفير المصري لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويفي - المهندس علاء كمال - أمير رياض - ستيفانى فولز - المهندس محمد الشيخ - مصطفى الباجوري - توماس كوفال.